

المملكة المغربية



كلمة السيد محمد بنشعبون
وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
أمام مجلسي البرلمان بمناسبة تقديم مشروع
قانون المالية المعدّل للسنة المالية 2020

08 يوليوز 2020

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد رئيس مجلس النواب؛
السيد رئيس مجلس المستشارين؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيد وزير الدولة؛
السيدات والسادة الوزراء؛
السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون؛

يطيب لي أن ألتقي بكم مجددا في هذا الاجتماع المشترك لغرفتي البرلمان بمناسبة تقديم مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020.

ويكرس هذا التمرين الديمقراطي الأول من نوعه في إطار القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، حرصنا على التنزيل السليم لمقتضيات هذا القانون خاصة فيما يرتبط باحترام مبدأ صدقية توقعات قانون المالية السنوي. كما يؤكد حرصنا كذلك على إشراك المؤسسة التشريعية في تحديد التوازن المالي الجديد لقانون المالية للسنة المالية 2020 على ضوء ما فرضته الأزمة المرتبطة بجائحة كورونا من مراجعة للفرضيات وانخفاض للمداخيل، وما يتطلبه ذلك من ضرورة إعادة ترتيب الأولويات على مستوى النفقات لمواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأزمة، والحفاظ على صحة المواطنين. كل ذلك في إطار ما يحدده الفصل 77 من الدستور من مسؤولية مشتركة للحكومة والبرلمان للحفاظ على التوازنات المالية.

لقد حرصنا منذ بداية الأزمة على التواصل بشكل مستمر مع المؤسسة التشريعية بغرفتها، من خلال عرض كل التدابير والإجراءات التي تم اتخاذها، بتعليمات ملكية سامية، في مواجهة آثار هذه الأزمة الاقتصادية والاجتماعية. وتقاسمنا مع مؤسساتكم المحترمة مختلف المعطيات المتعلقة بالقطاعات المتضررة، وتقييم حجم هذا الضرر على النمو الاقتصادي وعلى موارد ميزانية الدولة، وكذا على الاحتياطي من العملة الصعبة.

كما أنصتنا بكل اهتمام للانشغالات المعبر عنها من طرف السيدات والسادة البرلمانيين، وتفاعلنا مع تساؤلاتهم ومقترحاتهم. وأود من هذا المنبر أن أثمن الروح الوطنية العالية التي عبر عنها السيدات والسادة البرلمانيين من خلال انخراطهم في التفكير الجماعي حول سبل مواجهة هذه الأزمة، وتفاعلهم السريع مع كل النصوص القانونية التي تقدمت بها الحكومة في هذه الظرفية الاستثنائية، وخاصة فيما يتعلق بإحداث الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، تنفيذاً للتعليمات السامية لجلالة الملك حفظه الله.

كما أود أن أتقدم لكم بالشكر على النقاش المسؤول والمثمر الذي ميز كل لقاءاتنا خلال هذه الفترة الاستثنائية، والذي انبثقت عنه مجموعة من المقترحات والمبادرات القيمة للسيدات والسادة البرلمانيين، تعكس الانخراط والالتزام المتواصل للمؤسسة التشريعية بالمساهمة الفاعلة في مواجهة كل التحديات التي تعترض المسار التنموي لبلادنا تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك حفظه الله.

وقد حرصنا على التفاعل بكل إيجابية مع كل هذه المقترحات، من خلال تنزيل بعضها في إطار التدابير التي تم اتخاذها للتخفيف من آثار أزمة كورونا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في مرحلة الحجر الصحي. كما سنعمل على تنزيل باقي المقترحات وإغنائها في إطار النقاش المتواصل مع مؤسستكم حول تدابير الخروج من هذه الأزمة.

ومما لاشك فيه أن مشروع قانون المالية المعدّل للسنة المالية 2020، الذي أتشرف بتقديمه لحضراتكم، سيُشكّل مناسبة لتعميق النقاش، في إطار المقاربة التشاركية التي أسسنا لها مع مجلسيكم. وسيشتمل هذا النقاش، في مرحلة أولى، تحديد آليات المواكبة المناسبة لاستئناف مختلف القطاعات الاقتصادية لأنشطتها، في إطار الحرص على ضمان صحة المستخدمين، والحفاظ على مناصب الشغل. وفي مرحلة ثانية، وضع مرتكزات خطة مندمجة لتمكين النسيج المقاولاتي الوطني من استعادة ديناميته واستشراف آفاق واعدة للنمو في مرحلة ما بعد الجائحة.

السيدات والسادة،

كما تعلمون، فقد أدت التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية للأزمة التي سببتها جائحة فيروس كورونا، والتي يواجهها العالم بأسره، إلى ارتباك كبير في سلاسل الإنتاج والتوريد، وتزايد أعداد العاطلين، وتعميق حالة عدم الوضوح بخصوص آفاق تطور الاقتصاد العالمي. فبحسب آخر تقديرات صندوق النقد الدولي، فمن المتوقع أن تتراجع التجارة العالمية بـ -12%، كما أنه من المنتظر أن يتراجع النمو الاقتصادي بالاتحاد الأوربي الشريك الرئيسي للمغرب إلى -10,2%.

وبحكم انفتاح بلادنا على الخارج، فقد تأثّر الاقتصاد الوطني بالتداعيات السلبية لهذه الأزمة، كما يتضح ذلك من خلال مقارنة معطيات شهر ماي 2020 مع نظيرتها للسنة الماضية. وتتجلى القطاعات الأكثر تضررا في قطاع السيارات الذي تراجع صادراته بـ **89%**، وصناعات الطيران بـ **76%**، والنسيج والألبسة بـ **74%**.

كما انعكس تباطؤ النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ أيضًا على تطور عائدات السياحة التي من المتوقع أن تنخفض بـ **70%** برسم سنة 2020، وستراجع موارد الاستثمارات الأجنبية المباشرة كذلك بـ **70%**، وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بـ **20%**. وما لكل ذلك من انعكاس على تراجع احتياطي بلادنا من العملة الصعبة.

السيدات والسادة،

لقد استطاعت بلادنا، بفضل القيادة المتبصرة لجلالة الملك حفظه الله وتوجيهاته الحكيمة، أن تُقدِّمَ مثالا كان محط إشادة عالمية، على مستوى التلاحم القوي للمواطنين المغاربة، وكذلك على مستوى الاستباقية في توقع المخاطر والعواقب الناجمة عن هذه الأزمة الصحية الكبرى، والسرعة والفعالية في اتخاذ القرارات الشجاعة التي وضعت صحة المواطن كأولوية قصوى.

وقد مكنت التدابير والإجراءات الاحترازية والاستباقية التي اتخذتها بلادنا منذ الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية، بما فيها تدابير الحجر الصحي، من احتواء الوباء، والحدّ من انتشاره، وتجنب خسائر كبيرة على المستوى البشري قياسا بما تكبدته حتى أكبر الدول وأكثرها تقدما. كما كان للتدابير المتخذة بتوجيهات ملكية

سامية، أثر إيجابي على مستوى توطيد الثقة في الدولة والمؤسسات، وتقوية صمود القطاعات والمقاولات المتضررة، والحفاظ على مناصب الشغل وعلى القدرة الشرائية للأسر التي فقدت مصدر رزقها نتيجة لهذه الأزمة.

وقد كانت أولى الخطوات بالقرار الملكي الحكيم، بإحداث الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا الذي حظي بروح تضامنية غير مسبوقة من كل مكونات الشعب المغربي، مكنت من تعبئة ما يفوق 33 مليار درهم، منها 10 ملايين درهم من الميزانية العامة للدولة، و 1,5 مليار درهم كساهمة من ميزانيات الجهات، و 21,5 مليار درهم كساهمات تضامنية من الفاعلين المؤسساتيين والقطاع الخاص والمواطنين.

في المقابل، بلغ مجموع النفقات الملتزم بها في إطار هذا الصندوق ما مجموعه 25 مليار درهم، منها 18 مليار درهم تم صرفها لحدود الآن (2 مليار درهم لاقتناء المعدات والمستلزمات الطبية الضرورية لمواجهة الجائحة، و 16 مليار درهم لتمويل تدابير الدعم المتخذة من طرف الحكومة في إطار لجنة اليقظة الاقتصادية)، وتم رصد 7 ملايين درهم كمخصصات للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في حدود ملياري درهم برسم منحة يونيو لفائدة الأجراء المصرح بهم، و 5 ملايين درهم لصندوق الضمان المركزي لمواكبة آليات الضمان لفائدة المقاولات.

وقد مكنت النفقات التي تم صرفها من موارد الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا، من تقديم مساعدات مالية لفائدة حوالي 900 ألف أجير منخرط

بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، و5,5 مليون أسرة عاملة في القطاع غير المهيكّل، ما يفوق 45% منها بالعالم القروي.

وموازاة مع ذلك، تم اتخاذ مجموعة من التدابير لتخفيف التحملات الاجتماعية والجبائية والمالية للمقاولات وتيسير ولوجها للتمويل لدعم خزيتها ومساعدتها على الوفاء بالتزاماتها المالية، بهدف الحفاظ على مناصب الشغل وتقوية صمودها في مواجهة تداعيات الأزمة.

ويندرج في هذا الإطار، تفعيل آلية جديدة لضمان قروض استثنائية من طرف الدولة فاقت 17 مليار درهم، لفائدة ما يزيد عن 45 ألف من المقاولات الصغرى والمتوسطة مكنتها من الصمود في هذه المرحلة.

وإلى جانب التدابير المتخذة لفائدة الأجراء، والأسر العاملة في القطاع غير المهيكّل، والمقاولات، فقد تم الحرص على اتخاذ ما يلزم من إجراءات على المستوى القانوني وعلى مستوى التدبير الاستباقي، من أجل التحكم في تأثير الأزمة على احتياطي بلادنا من العملة الصعبة، والحفاظ على قدرة اقتصادنا على تلبية احتياجاته من مواد أساسية وغذائية وطاقية، إضافة إلى تغطية التزاماتنا الخارجية بما في ذلك أداء خدمة الدين الخارجي.

وقد تمت إلى حد الآن تعبئة 4,5 مليار دولار، خاصة عبر سحب حوالي 3,2 مليار دولار في إطار خط الائتمان والسيولة (LPL) مع صندوق النقد الدولي، و270 مليون دولار من خلال الخط الوقائي ضد المخاطر الكارثية مع البنك الدولي. هذا، إلى جانب الجهود المبذولة على مستوى تعبئة التمويلات الخارجية في إطار

علاقات التعاون مع مختلف شركائنا. ومن المتوقع أن تمكن هذه التدابير مجتمعة من المحافظة على احتياطي بلادنا من العملة الصعبة في مستوى يضمن تغطية حوالي 6 أشهر من الواردات.

السيدات والسادة،

لقد قدمت لحضراتكم معطيات السياقين الوطني والدولي المرتبطة أساسا بتداعيات أزمة جائحة فيروس كورونا، والتدابير التي تم اتخاذها، تحت القيادة النيرة لجلالة الملك نصره الله، في مواجهة هذه الأزمة.

وقد أثبتت هذه التدابير نجاعة كبيرة في احتواء الآثار الصحية للجائحة، وحلّت أثرا بارزا على مستوى الحفاظ على مناصب الشغل، واستقرار القدرة الشرائية للمواطنين المغاربة، وتقوية صمود الاقتصادي الوطني وبالأخص المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أوجه تحية تقدير وتنويه لمهنيي الصحة، ولكل مكونات القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والأمن الوطني والوقاية المدنية والإدارة الترابية، على تجنّدهم الدائم، تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، للدفاع عن حوزة الوطن وصيانة أمنه واستقراره.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن أنوه بالجهودات التي يقوم بها مختلف الفاعلين وخاصة القطاعات الوزارية المعنية، والقطاع المالي، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، وجامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات، وجامعة غرف

الصناعة التقليدية، وصندوق الضمان المركزي، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، من أجل إنجاح كل التدابير المتخذة لمواجهة الأزمة المرتبطة بكوفيد-19 تفعيلاً للتوجيهات الملكية السامية بهذا الخصوص.

السيدات والسادة،

أعتقد أن الرهان اليوم هو تعبئة الموارد الضرورية لمساعدة المقاولات بكل أصنافها، بما في ذلك المقاولات الكبرى الخاصة والعمومية، على استئناف نشاطها والحفاظ على مناصب الشغل وعلى صحة المستخدمين.

ومن جهة أخرى، فإن تطورات الظرفية الوطنية والدولية المرتبطة بأزمة كورونا وتأثر القطاع الفلاحي بقلة التساقطات وتذبذب أسعار المواد الأولية، تفرض مراجعة الفرضيات التي بنيت عليها توقعات قانون المالية للسنة المالية 2020، تفعيلاً لمبدأ الصدقية الذي أسس له القانون التنظيمي لقانون المالية.

ومن هذا المنطلق، عملنا على إعداد مشروع قانون المالية المعدّل للسنة المالية 2020، الذي يبنى على توازن مالي جديد يأخذ بعين الاعتبار تراجع الموارد بحوالي **40 مليار درهم**، وإعادة ترتيب الأولويات على مستوى النفقات من خلال تقليص نفقات التسيير بـ **4,3 مليار درهم**، ورفع استثمارات الميزانية العامة للدولة بـ **7,5 مليار درهم**.

ويهدف هذا المشروع، إلى توفير آليات الدعم المناسبة للاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي، والحفاظ على مناصب الشغل، مع مواكبة ذلك بإجراءات عملية للرفع من فعالية الإدارة. وذلك بالاستناد إلى ثلاث مُرتكزات أساسية:

● أولاً: مواكبة الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي؛

● ثانياً: الحفاظ على مناصب الشغل؛

● ثالثاً: تسريع تنزيل الإصلاحات الإدارية.

ففيما يتعلق بالمرتكز الأول، فإن الحكومة ستولي أهمية خاصة لتقديم الدعم والمواكبة الضرورية للمقاولات الوطنية المتضررة من أجل مساعدتها على استعادة نشاطها بشكل تدريجي. وستأخذ التدابير، المزمع تفعيلها في إطار اتفاقيات مع مختلف القطاعات، بعين الاعتبار خصوصيات كل قطاع، في ارتباط بحجم الضرر الذي تكبدته المقاولات التابعة له جراء الأزمة، والفترة اللازمة لاستعادة نشاطها.

وتأتي هذه التدابير القطاعية لتعزيز الإجراءات المتخذة على مستوى إقرار مجموعة من آليات الضمان لتمويل القروض لفائدة المقاولات العمومية والخاصة، الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والكبيرة. وذلك بنسبة فائدة لا تتجاوز 3,5%، ومدة سداد على سبع سنوات مع فترة إعفاء لمدة سنتين، وضمان الدولة بنسبة تتراوح بين 80% و95%، بحسب رقم المعاملات.

وسيتكف صندوق الضمان المركزي بتدبير هذا النظام المخصص للضمان. ولأجل ذلك سيتم القيام بإصلاح مؤسساتي لهذا الصندوق، وسيخصص له غلاف مالي يقدر بـ 5 ملايين درهم من صندوق تدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، وذلك بهدف تغطية المخاطر المتعلقة بعدم سداد، المقاولات المستفيدة من الضمان، لديونها.

وسيتّم في هذا الإطار، تعديل القانون المؤطر للصندوق لملائمته مع أفضل الممارسات على المستوى الدولي، وذلك عبر تحسين حكامته، وتحديث التدبير المالي لالتزاماته، وتكييف هيئاته الإدارية والتدبيرية والرقابية.

وفي المقابل فالمقاولات المستفيدة من آليات الضمان، مطالبة بالحفاظ على مناصب الشغل، وتقليص آجال الأداء فيما بينها بنسبة لا تقل عن 50% من القروض الممنوحة مما سيساهم بصفة فعالة في تحسين السيولة، وتسريع دوران عجلة الاقتصاد.

ومن جهة أخرى، وفي إطار إعادة توجيه الأولويات على مستوى النفقات، تم الرفع من استثمارات الميزانية العامة للدولة لتبلغ 86 مليار درهم، ما مكن من تعبئة 15 مليار درهم، سيتم تخصيصها لتسريع استعادة الاقتصاد الوطني لديناميته.

كما سيتم إيلاء اهتمام خاص لتشجيع استهلاك المنتج المحلي، وذلك بالأساس عبر تفعيل الأفضلية الوطنية بالنسبة للمقاولات الوطنية والمواد والمنتجات مغربية المنشأ في إطار الصفقات العمومية.

وفي هذا الإطار، ومع مراعاة التزامات المغرب في مختلف الاتفاقيات الدولية، سيتم العمل على تفعيل مقتضيات المادة 155 من المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية، من خلال إلزام أصحاب المشاريع بتطبيق النسبة الأعلى المحددة في 15% في جميع نظم الاستشارة المتعلقة بمساطر إبرام صفقات الأشغال والدراسات المرتبطة بها.

كما سيتم إلزام أصحاب المشاريع بالتنسيق صراحة في بنود دفاتر الشروط الخاصة ودفاتر التحملات المتعلقة بصفقات الأشغال والتوريدات التي تبرمها الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية، على:

● تطبيق المواصفات القياسية المغربية أو مواصفات قياسية أخرى مطبقة بالمغرب بموجب اتفاقيات دولية؛

● حصر اللجوء للمواد المستوردة في الحالات التي لا يوجد فيها منتج محلي يستجيب للمعايير التقنية المطلوبة، مع ضرورة تقديم المقاولات النائبة للصفقات لكافة الوثائق الإثباتية لمنشأ المنتجات والمواد التي تعتمد استعمالها، بما فيها الإدلاء بالفاتورات، وسندات التسليم، وشهادات المصدر.

وسيكون أصحاب المشاريع ملزمين بتقديم جميع التبريرات الضرورية في حالة اللجوء إلى المنتجات المستوردة في إطار الصفقات التي يعتمدون إبرامها. وإذا تجاوز مبلغ هذه الصفقات **30 مليون درهم**، فإن إبرامها سيكون خاضعا للموافقة القبلية للجنة خاصة ترأسها وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

وموازاة مع تطبيق الأفضلية الوطنية في الصفقات العمومية، يقترح مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020، تديرا هاما يهدف لتعزيز حماية الإنتاج الوطني، وتشجيع تعويض الواردات بالمنتج المحلي. ويتعلق بالرفع من رسوم الاستيراد المطبقة على بعض المنتجات المكتملة الصنع الموجهة للاستهلاك من **30%** إلى **40%**، وذلك في حدود النسب المكرسة من طرف المغرب على مستوى منظمة التجارة العالمية.

ومن جهة أخرى، وفي إطار التدابير المتخذة لدعم القطاعات المتضررة من الأزمة، يقترح هذا المشروع تخفيض واجبات التسجيل المطبقة على اقتناء العقارات المعدة للسكن، بهدف إنعاش قطاع العقار عبر دعم الطلب لدى المقاولات والأسر.

السيدات والسادة،

يتعلق المُرْتَكزُ الثاني لمشروع قانون المالية المُعدّل للسنة المالية 2020، بالحفاظ على مناصب الشغل.

فالبرغم من كل التدابير المتخذة لمساندة المقاولات والأجراء الى آخر يونيو 2020، ستبقى عدة قطاعات في حاجة ماسة إلى المواكبة والدعم من طرف الدولة. ولهذه الغاية سيتم تخصيص موارد صندوق كوفيد19، للمواكبة الاجتماعية والاقتصادية لهذه القطاعات.

كما ستعمل الحكومة على ربط الدعم المقدم لمختلف المقاولات لمواكبتها في مرحلة استئناف النشاط، بضرورة احتفاظها بـ 80% على الأقل من أجراءها المصرح بهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. هذا إلى جانب الالتزام بالتسوية السريعة لوضعية الأجراء غير المصرح بهم. وسيتم ذلك في إطار تعاقدى مع الفاعلين الاقتصاديين المعنيين.

أما بخصوص المُرْتَكزُ الثالث لهذا المشروع فهو يتعلق بتسريع تنزيل الإصلاحات الإدارية، وذلك تفعيلا للتوجيهات السامية لجلالة الملك حفظه الله.

وسيتم الحرص في هذا الإطار على تنزيل مقتضيات القانون المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، خاصة فيما يتعلق باحترام الآجال القصوى لرد

الإدارة على الطلبات المتعلقة بالاستثمار. كما سيتم العمل على التنزيل السريع لميثاق اللاتمرکز الإداري لتعزيز النجاعة في اتخاذ القرار على المستوى المحلي. هذا، فضلا عن تكريس الشفافية والفعالية في تقديم الخدمات للمواطنين والمستثمرين من خلال دعم التحول الرقمي للإدارة، وتعميم الخدمات الرقمية، واتخاذ ما يلزم من تدابير لتعميم اعتماد التوقيع الإلكتروني، ونزع الطابع المادي عن الوثائق الإدارية.

وموازاة مع ذلك سيتم الحرص على تسريع اعتماد وتنزيل ميثاق المرافق العمومية، الذي سيُمكن من تحديد التزامات وضوابط الخدمة العمومية الموجهة للمواطنين. هذا، فضلا عن العمل على تعزيز الإدماج المالي بتعميم الأداء عبر الوسائل الإلكترونية.

السيدات والسادة،

مما لاشك فيه أن تحديد أي سيناريو ماكرو اقتصادي، بشأن التطورات المستقبلية للمؤشرات الرئيسية لاقتصادنا الوطني في ظل مناخ عدم الاستقرار وعدم الوضوح الذي سببته أزمة كورونا، يبقى رهينا بالأفق الزمني لتعافي اقتصاديات شركائنا الدوليين، وبسرعة استئناف القطاعات الاقتصادية الوطنية لنشاطها، وبمسار تطور كل قطاع.

ومن هذا المنطلق، وأخذا بعين الاعتبار استئناف النشاط الاقتصادي انطلاقا من 11 يونيو، واعتمادا على فرضيات تراجع الطلب الخارجي الموجه لبلادنا دون احتساب الفوسفات ومشتقاته بـ 20%، وتحقيق محصول للحبوب في حدود 30 مليون قنطار، واستقرار سعر غاز البوطان في معدل 290 دولار للطن، فمن

المنتظر أن يتراجع النمو الاقتصادي بـ -5% مقابل +3,7% كانت متوقعة في إطار قانون المالية للسنة المالية 2020.

وأخذا بعين الاعتبار تراجع مداخيل الميزانية العامة للدولة بـ 40 مليار درهم، وما تم اتخاذه من تدابير لإعادة توجيه الأولويات على مستوى النفقات لمواكبة استئناف النشاط الاقتصادي، فقد تم حصر عجز الخزينة لهذه السنة في 7,5% من الناتج الداخلي الخام، مقابل 3,5% كانت متوقعة في إطار قانون المالية للسنة المالية 2020.

السيدات والسادة،

كانت تلکم أهم المرتکزات والفرضيات التي أطرت إعداد مشروع قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020، والتي ترتبط بالأساس بإكراهات السياقين الدولي والوطني نتيجة للأزمة التي سببتها جائحة فيروس "كوفيد-19"، بانتقال آثارها السلبية من الجانب الصحي إلى الجوانب الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وما يقتضيه ذلك من تدابير استباقية واستعجالية تُوازن بين الحفاظ على صحة المواطنين، وحماية قدرتهم الشرائية، وتقوية صمود المقاولات بهدف الحفاظ على مناصب الشغل.

ومن المؤكد أن النهج الاستباقي الذي تعامل به المغرب في تدبير الأزمة تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك حفظه الله، كان ناجحا وناجعا في احتواء الأزمة على المستوى الصحي، والتخفيف من آثارها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

والرهان اليوم، وقد شرعت بلادنا في التخفيف التدريجي للحجر الصحي، هو أن نتخذ التدابير المناسبة لتمكين المقاولات الوطنية من الوقوف على رجلها، واستعادة نشاطها، مع تقديم دعم خاص للمقاولات التي ستُواصل مواجهة الصعوبات في هذه الفترة. وهذا ما عملنا على تفعيله من خلال التدابير المقترحة في مشروع قانون المالية المُعدّل للسنة المالية 2020.

وقد عملنا على إعداد هذا المشروع، الأول من نوعه في إطار القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية ومنذ سنة 1990، حِرْصًا منا على تطبيق مقتضيات هذا القانون، وتكريسا للاحترام الذي نُؤليه لمؤسستكم المحترمة، في إطار المقاربة التشاركية التي أسسنا لها في العديد من القضايا الأساسية، ونأمل أن نعمل معا على توطيدها في هذه الظرفية الدقيقة من تاريخ بلادنا.

فالدynamية التي برزت في بلادنا خلال هذه الظرفية حافلة بالدروس والعبر الإيجابية. فقد أحييت أزمة جائحة كوفيد-19 روح التضامن بين كل مكونات الشعب المغربي بقيادة **جلالة الملك حفظه الله**، حيث فاق عدد المتضامنين ما يفوق **2 مليون مساهم**. كما أنها عززت الثقة بكل أبعادها، وبعثت روح الأمل في المستقبل وفي قدرة بلادنا على الخروج منتصرة، والتأسيس لمرحلة جديدة.

ومما لا شك فيه أن هذه المرحلة الجديدة التي نصبو إليها جميعا، هي مرحلة تثمين دروس الأزمة، واستخلاص العبر، وتغليب المصلحة العليا للوطن، وتوجيه الذكاء الجماعي لكل الفاعلين بما في ذلك الحكومة والبرلمان والجماعات الترابية والقطاع

الخاص والشركاء الاجتماعيين، من أجل بلورة آليات تتجاوز الآثار السلبية لهذه الأزمة، في إطار الإمكانيات المتاحة.

وأوجه من هذا المنبر نداء إلى كل الشركاء الاجتماعيين والقطاع الخاص من أجل فتح حوار مسؤول حول الرهانات المرتبطة بتجاوز هذه الأزمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، والانخراط الجدي في التأسيس لميثاق جماعي مبني على وضع المصلحة العليا للوطن فوق كل اعتبار، وضرورة بدل مجهود من كل الأطراف لتجاوز هذه المرحلة الاستثنائية ورجح رهان الحفاظ على مناصب الشغل، تفعيلا لتوجيهات جلالة الملك حفظه الله.

شكرا على حسن إصغائكم، وسأبقى رهن إشارتكم طوال مسار مناقشات ومداولات هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله.